### خلال فعاليات مؤتمر «الأمن الوطني والأمن الأقليمي»

# محمد الصباح: لابد من انتقال مجلس التعاون إلى تحالف كونفدرالي

الشيخ محمد الصباح

المنامة - «كونا»: اكد عضو لجنة الحكماء التابع للامم المتحدة الشيخ محمد صباح السالم الصباح امس الاول ضرورة انتقال مجلس التعاون الخليجي الى تحالف كونفدرالي.

وقال الشيخ محمد الصباح خلال فعاليات مؤتمر «الامن الوطني والامن الاقليمي» إنه يتعين ان ينتقل المجلس من مرحلة الدبلوماسية الى اشكال من السياسة الحقيقية التي تضع بالاعتبار المخاطر الوجودية لكيان دول المنطقة وامنها الداخلي.

وتطرق إلى تحديات التركيبة السكانية قائلا إن مجلس التعاون بدأ قبل ثلاثة عقود بإجمالي سكاني بلغ 13 مليون نسمة لكنه وصل حاليا الى 47 مليونا نصفهم غير مواطنين او وافدون عرب واجانب.

واضاف ان هذا الخلل السكاني يشكل تحديا كبيرا في صياغة ونسج استراتيجية امنية موضحا ان اي خلافات خليجية حالية في ظل وجود ملفات خطرة مثل الخلل بالتركيبة السكانية يمثل تهديدا لأمن دول مجلس التعاون.

واوضح ان دول مجلس التعاون ليس لديها مجال لترف الخلافات في ظل وجود هذه المهددات.

وبين الشيخ محمد ان الانتماء للوطن ينبع اهميته بصفته العامل الاساسي للاستقرار والامن مشيرا الى نتائج الحرب العالمية الاولى التي جاءت بسبب الاحتماء بالخارج والاستقواء بالاجنبي والبحث عن قوى خارجية لدعم موقف محلي.

ومن جانبه قال وزير المياه والكهرباء السعودي عبدالله الحصين ان الامن المائي لدول الخليج العربية يعد من اكبر الاخطار والتحديات بالنسبة لدول المجلس كونه يشكل تحديا داخليا بسبب ارتفاع نسبة استهلاك المياه بين مواطني دول المجلس في السنوات الاخيرة بصورة كبيرة جدا.

واوضح ان هذا يبعث على القلق من انخفاض نصيب الفرد من المياه ويهدد بحدوث الفقر المائي في دول مجلس التعاون بسبب عدم الترشيد الاستهلاكي للمياه لافتا الى وجود اسراف في الاستهلاك نتيجة عدم وجود تعرفة على المياه او انخفاضها بشكل كبير.

واضاف انه في الوقت الذي اختارت جميع دول الخليج العربي توفير الرفاهية لشعوبها وان تكون تعرفة استهلاك المياه مجانية او منخفضة جدا فان هذا اعطى ذلك شعورا غير دقيق لدى مواطني دول المجلس بوجود الوفرة بدلا من ندرة المورد المائي.

### مدرسة الأطفال المبدعين تحتفل بمرور 10 سنوات على انطلاقها

# القبيسي: نعمل على تخريج جيل قادر على قيادة مستقبل الوطن

بمناسبة مرور 10 سنوات على تاسيس مدرسة الأطفال المبدعين وانطلاق المسيرة التعليمية فيها بإدارة مديرها د.علي القبيسي تقيم المدرسة احتفالا خاصا في الساعة التاسعة من صباح غد السبت.

وبهذه المناسبة قال مدير المدرسة د.علي القبيسي ان فكرة الحفل جاءت بعد تعدد الإنجازات التي قامت بها المدرسة على مختلف الأصعدة وهو ما يُعد فخرا للجميع، فكانت المطالبات بضرورة تتويج هذه الإنجازات بالاحتفال بها وتعريف الناس بما قامت به الإدارة والكادر التدريسي من مجهودات لتعليم النشء وتخريج جيل حامل للواء العلم والإبداع، ولإثبات ان هؤلاء الطلاب سيسيرون في المستقبل نحو النجاح، وان الإدارة الحالية لديها عمل دؤوب ومستمر فيما يخص مجال التعليم ولديها الخطط بالتنسيق مع لتقديم اقصى ما يمكن تقديمه.

د.علي القبيسي

وثمّن القبيسي عالياً الدور الذي يقوم به الكادر التدريسي مع الإدارة والأسر من أجل اطفالنا، مبينا ان الهدف من المدرسة هو أن تكون مصنع للشهادات والعلامات، وان يعمل الجميع على بناء الإنسان لخلق شخصية قائدة ومستقلة.

وعن فقرات الحفل، قال القبيسي إن الإدارة ستقوم بتكريم الأهالي الذين يقومون بمجهودات كبيرة مع الأبناء، والذين وضعوا ثقتهم في مدرسة الأطفال المبدعين، كما انها ستقوم بتكريم الطلبة المتميزين. لافتا إلى ان البرنامج يشمل فقرات متعددة تقيمها المدرسة بمشاركة الطلبة الذين سيقدمون فقرات عن تاريخ الكويت وحاضرها.

ووجه القبيسي الدعوة للجميع للمشاركة في احتفالات المدرسة والإطلاع على الإنجازات التي تحققت في الفترة السابقة وخلال مسيرة 10 سنوات مليئة بالمميزات. عمل فيها الجميع على تكبير الإيجابيات والقضاء على السلبيات وتغليب مصلحة الوطن على ما دونها.

## تتمات

### ضرب «تحت الحزام»

إلى رئيس الوزراء ، ، مشيرا إلى انه «اتبع الإجراءات اللائحية في هذا الشأن وأبلغ سمو الرئيس جابر المبارك بالاستجواب الذي سيدرج على جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء المقبل لتحديد موعد مناقشته».

ويتضمن المحور الوحيد للاستجواب 12 بندا تشمل : أزمة السكن ، العاطلين عن العمل والمسرحين ، الشؤون الصحية ، ، تجاوزات محطة الزور الشمالية ، تعطيل متعمد لمبادرة الشباب عن المثلث الذهبي بجليب الشيوخ ، التلوث البيئي ، التضييق على الحريات ، تقديم أموال للنواب ، علاوة الأولاد، الإحالة الجبرية للتقاعد ، الاستثمارات الخارجية ، الخلل في استثمارات التأمينات .

وأكد المستجوبون الثلاثة في مؤتمر صحافي عقدوه أمس ، عقب تقديم استجوابهم ان رئيس الوزراء هو المسؤول الاول عن السياسة العامة للدولة ، معتبرين انه «غير قادر على ادارة البلد مع الاحترام لشخصه الكريم» ، وحذروا من وجود «محاولات لوأد الاستجواب» .

واكد النائب رياض العدساني ان مدخول الدولة في اليوم لا يقل عن 300 مليون دولار ، ولدينا فائض في الميزانية فهل يعقل في ظل هذه الفوائض ، ان يكون حال الكويت بهذا الشكل من التردي في التعليم والصحة وتحول السكن الى ازمة؟ .

وذكران الحكومة ورئيسها غير قادرين على وقف انجراف الحكومة للهاوية والتراجع في كل الامور وانتشار الواسطة في كافة مصالح الدولة اي مواطن ينتظر اكثر من 3 سنوات حتى يحصل على وظيفة، وقال : إن على رئيس الوزراء ان يقبل بالمساءلة ويصعد للمنصة مادام قبل بالمنصب، وعلى نواب الامة ان يتحملوا مسؤولياتهم والا يشطبوا الاستجواب كما حصل سابقا وعلى الرئيس ان يصعد المنصة ويفند استجوابه.

من جهته قال النائب عبد الكريم الكندري ان احد النواب قال في العلن انه تلقى وبعض النواب اموالا من رئيس الوزراء وهو ما يؤكد استمرارية النهج القديم لشراء النواب ، ولو بحثنا في كل جهة من جهات الدولة لوجدنا الف قضية كل منها تستحق الاستجواب النهج لم يتغير .

اضاف الكندري : قدمنا اليوم استجوابنا لتفعيل دورنا ورسالتنا لرئيس الوزراء ان يصعد المنصة ، وان يحاول ان يقنع الشعب بانه قادر على ادارة البلد واتمنى الا تكون هناك مناورات حكومية لوأد الاستجواب.

وقال النائب حسين القويعان : نحن نضع هذا الاستجواب امام الشعب الكويتي ونتوقع من سموه ان يتعامل مع هذا الاستجواب بصورة علنية، الشعب الكويتي يريد ان يعرف رد سموه على هذا الاستجواب .

اضاف القويعان : إنني احمل الإخوة النواب المسؤولية السياسية والاخلاقية للتعامل مع هذا الاستجواب.

واوضح النواب الثلاثة في صحيفة استجوابهم انه في ضوء برنامج عمل الحكومة والمتابع للسياسة التي تسير عليها السلطة التنفيذية نجد انها لا تتلمس هموم المواطنين ولا احتياجاتهم الرئيسية ، ولا تحقق التنمية سواء البشرية او المعمارية، وإنما إعاقة مسيرة البناء والتعمير وتقليص الحريات بالإضافة إلى انه لا يعالج الأخطاء والممارسات السابقة .

واوضحوا أن القطاع الحكومي انفق 8.9 مليارات دينار في السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية، بما نسبته 57 في المائة من المبلغ المخصص للقطاع في الخطة وقدره 15.6 مليار دينار ، ولكن الواقع المر ان المواطنين وخاصة فئة الشباب يواجهون تعقيد إجراءات التراخيص والعراقيل والروتين الحكومي ، ملل مما قتل طموحهم واصابهم الإحباط وذلك في وضع القيود والمعوقات وعدم تطبيق خطة التنمية ولا تنفيذ أهدافها وتراجع بمستوى الخدمات في كل الجهات العامة ، وما هي إلا خطة إنشائية تداولوها إعلاميا وصرف غير مسبوق من غير مشاريع ملموسة ولا تحسن الخدمات وارتفاع مؤشر الفساد ، حتى أصبح بعض المواطنين يمارسون نشاطاتهم التجارية خارج البلاد لما يرونه من تعقيدات وعراقيل وعدم تطبيق الحكومة الالكترونية .

واكدوا ايضا ان الهدر في ميزانيات الوزارات والهيئات والمؤسسات والجهات الحكومية ، واستمرار المخالفات بطريقة الصرف حسب ملاحظات ديوان المحاسبة ومخالفة قرارات ديوان الخدمة المدنية لا يزال مستمرا ، بالإضافة إلى المخالفات والتجاوزات المتكررة في مشاريع الدولة على سبيل الاستشهاد استاد جابر ، مستشفى جابر ، جامعة الشدادية ، صباح السالم ، محطة مشرف، مطار الكويت الجديد، وعدم إنجازها وارتفاع تكلفتها وذلك من واقع الميزانيات والموازنة التخطيطية مما يوضح الهدر في مقدرات الدولة .

ولفتوا إلى أن تكرار المخالفات الدستورية يدل على إهمال وتهاون السلطة التنفيذية وعدم تعاونها وغياب الرؤية المستقبلية، وعدم الحرص على تحقيق آمال المواطنين والتفريط بالمسؤولية المنوطة بها واستباحة المال العام وإهداره .

وقال المستجوبون ايضا إن أزمة السكن وغلاء أسعار الأراضي و العقارات والإيجارات تأتي على رأس أولويات المواطن ، وسوف يظل المؤشر الحقيقي على استمرار الأزمة هو طابور الانتظار الطويل للحصول على المسكن الملائم «97 الف أسرة كويتية حصلت على المسكن منذ العام 1974 وحتى سبتمبر 2013 ، وباقي على قائمة الانتظار 107 آلاف أسرة» وبمعدل 47.7% من إجمالي الطلبات التي قدمت منذ العام 1974 وقدرها 204 آلاف طلب إسكاني، وقد وصلت الطلبات الإسكانية القائمة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية حتى تاريخ 2014 ما يقارب 110 آلاف طلب بالانتظار بسبب تعطيل المشاريع الإسكانية واحتكار الأراضي وارتفاع أسعارها وغلاء الإيجارات.

اضافوا ان القطاع الصحي في تراجع الشديد والملحوظ وخاصة بمستشفيات الدولة وتردي خدماتها والذي لا يتحمل الأعداد الكبيرة للمراجعين ولا توجد أسرة كافية لاستقبال المرضى بسبب تزايد تعداد السكان ولم يقابله زيادة عدد المستشفيات منذ الثمانينات ولم يضف شيء عليها سوى بعض التوسعات البسيطة والتي لا تكفي لتغطية المرضى والمراجعين، كما ان السياسة العامة للحكومة غير جادة في حل قضية الأغذية الفاسدة ودخول أطنان من المواد الغذائية الفاسدة والغير صالحة للاستهلاك الآدمي وذلك يدل على عدم الاكتراث بسلامة وصحة المواطنين والمقيمين فيما يتعلق بإنشاء مختبر متخصص لفحص الأغذية علما بان المختبر الوحيد في دولة الكويت والذي يقع في منطقة كيفان «مستوصف منطقة كيفان سابقا» وهو ذو إمكانات محدودة ومتواضعة ولا يستوعب الكم الهائل من الأغذية المستوردة.

وحول تجاوزات محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى ، أوضح النواب الثلاثة أن هناك تجاوزات ومخالفات قانونية شابت إجراءات الترسية التي جرت في عام 2011 وقد تم صدور مرسوم بقانون رقم «28» لسنة 2012 لا يعالج بأثر رجعي الأخطاء والمخالفات التي شابت إجراءات الترسية للمشروع خاصة أن «مادة ثانية» ذكرت على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ويعرض على مجلس الأمة.

وحذروا من كارثة التلوث البيئي التي تجاهلت الحكومة خطورتها ، خصوصا ما تعرضت له البلاد بسبب مخلفات حرب تحرير الكويت بالإضافة إلى مخالفات وتجاوزات المصانع وانتشار التلوث البيئي والتي وصلت إلى ما يقارب 300 مصنع مخالف ، وقد تجاهلت الحكومة وعلى مدار السنوات الماضية معالجة كارثة النفايات المشعة الناتجة عن بقايا ذخائر اليورانيوم المشع المستخدمة في حرب تحرير البلاد ولم تكلف نفسها عناء إتمام عمليات معالجة المواقع الملوثة حيث لا تزال هذه الملوثات المشعة تقبع في الصحراء شمال البلاد ، كما قامت الحكومة بإعادة إنشاء منطقة علي صباح السالم «أم الهيمان» في بؤرة التلوث في البلاد دون اتخاذ أية إجراءات جادة لمعالجة مشكلة ارتفاع نسب الملوثات لها أثر سلبي انعكس على صحة الناس بمخاطر التلوث وذلك لقرب المصانع من المنطقة بالإضافة إلى سوء التخطيط لإنشاء مناطق صناعية جديدة بالقرب من المناطق السكنية على سبيل الاستشهاد مدينتي سعد العبدالله و عبدالله المبارك.

وفي جانب التضييق على الحريات والإضرار بسمعة الكويت الدولي ، قال المستجوبون : اليوم تشهد الكويت انتكاسة في مجال الحريات العامة بعد أن استخدمت الحكومة القانون بمزاجية وانتقائية كما تفعل دائما من أجل محاولة اخراس الصحف باسم تطبيق المادة «15» من قانون «3» لسنة 2006 من قانون المطبوعات والنشر بتحويلها من اجراء احترازي إلى عقاب مسلط على من يخالف نهج الحكومة ، ضاربة عرض الحائط المصلحة العليا والمتمثلة بحماية الحريات العامة التي كفلها الدستور والسمعة الدولية المرتبطة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والسجلات الأممية التي تعدها المنظمات الانسانية.

وعن تقديم أموال للنواب قالوا : إن إحدى القنوات التلفزيونية بثت مقابلة لأحد نواب المجلس الحالي بتاريخ 2014/4/12 واثناء سؤال مقدم البرنامج عن العلاقة التي تربط سمو رئيس الوزراء بهذا النائب وان هذا الأخير تلقى أموالا لتوزيعها في دائرته الدائرة الخامسة، وهل هذا صحيح ام لا ، فكانت إجابة النائب واضحة جدا ومباشرة لا تحتمل التأويل نافية لأي جهالة: صحيح ، هذه للمرة الثانية وليست المرة الأولى وسبق لي ذلك بالمجلس المبطل الثاني ، ولي الشرف ، واسترسل النائب ،أخذتها من مجلس الوزراء ، انتني من مجلس الوزراء ... وانا اللي اعرفه عطو نواب كثيرين في دوائر اخرى .....

و في ضوء ما تقدم يتكرر مشهد تسديد الفواتير السياسية حتى لو ادعى البعض بانها صرفت من أجل أعمال الخير فلا محل لنقاش أوجه صرف هذه المبالغ طالما كانت الوسيلة تمثل تعديا صارخا على القانون وعلى أبسط مبادئ عدم تعارض المصالح بتغليب المصلحة الخاصة على العامة.

وحول ما أسموه «غياب الرؤية وتناقض القرارات» ، تناول المستجوبون موضوع علاوة الأولاد ، قائلين : أصبحت المنح والهبات والتبرعات الحكومية للخارج خبرا يوميا يتداوله الشعب بحسرة وألم على ما وصلت إليه حال البلد اليوم من تراجع في شتى المجالات ، خصوصا وهو يرى بأن هذه المبالغ تصرف من أجل تعمير المنشآت في الدول المتلقية لهذه المبالغ في ظل عدم وجودها وتعثرها في الكويت ، وتحتل دولة الكويت المرتبة الرابعة عالميا في تصدير النفط بمدخول يومي يعادل 300 مليون دولار و سنوي يعادل 32 مليار دينار ولله الحمد والمنة على هذه النعمة،الا ان تعامل الحكومة مع زيادة علاوة الأولاد يؤكد تخبط القرار الحكومي وغياب الرؤية الواضحة للمنهج الذي يفترض أن تسير به في إدارة مقدرات الدولة ، ويظهر هذا جليا بالطلب الحكومي لتأجيل التصويت على زيادة علاوة الأولاد وبدل الإيجار بذرائع وحجج غير قابلة للتبرير خصوصا وانها تطالعنا بأخبار الهبات والمنح الخارجية ، بل أكثر من ذلك ، فرئيس الوزراء الحالي قد وافق على هذه الزيادة بالمجلس المبطل الثاني ، من ثم يأتي بحكومته الحالية لطلب التأجيل تمهيدا لرفض الاقتراح بتضارب في القرارات دون مبرر مشروع .

وعن الاستثمارات الخارجية أوضحوا انه نظرا لأهمية استثمارات الدولة خارج الكويت وهي البديل الوحيد عن صادرات النفط والتي تقدر بقيمة 400 مليار دولار إلا أن هناك ملاحظات في تقارير ديوان المحاسبة ومنها استثمارات الهيئة العامة للاستثمار في انخفاض القيمة السوقية لمساهمة الهيئة في شركة اريقا بنسبة 64.5% من تكلفتها والتي تبلغ 387.3 مليون يورو .

واختتم النواب الثلاثة استجوابهم بالقول : على الرغم من تكرار المخالفات والتجاوزات وتدهور الخدمات والتفريط بالمسؤولية و المال العام، والمادة «17» من الدستور تنص ، للاموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن، إلا ان الحكومة مستمرة في نفس النهج والتي يرأسها رئيس الوزراء وعدم تطبيق الرقابة الذاتية على الوزارات والمؤسسات والهيئات والجهات الحكومية، وأدى ذلك إلى إلحاق الضرر الجسيم على البلد وشل مفاصل الدولة وعدم استغلال الوفرة المالية لحل المشاكل والقضايا المهمة كالسكن والتعليم والبطالة والصحة والازدحام المروري وغلاء الأسعار والاحتكار والتلوث البيئي وتجارة الاقامات والشركات الوهمية وتراجع الخطوط الجوية الكويتية وهي الناقل الرسمي للبلاد ومطار الكويت الدولي المتهالك بالإضافة إلى قضية الداو والتي كلفت الدولة 2.16 مليار دولار وعقد شل وقضية تهريب الديزل، كما طال هذا التخبط المجال الرياضي وسوء المنشآت الرياضية وتردي القطاع السياحي والقطاع الخاص واستمرار انقطاع الكهرباء وخاصة فترة الصيف مما يدل سوء التخطيط وعدم التنفيذ والإهمال الحكومي، الأمر الذي يتطلب النهوض وتصحيح المسار وتحسين الخدمات ورفع مستوى المعيشة، وأن تكون هناك خطة قابلة للتطبيق ورؤية واضحة وعمل جاد لتحقيق مشروع إصلاحي يفيد الوطن والمواطنين.

### البحرين: عودة

في الرياض والجميع بانتظار النتائج»، مشيراً إلى أن اي حديث عن «وقت زمني» مرتبط بتطور العملية.

وأشار الشيخ خالد آل خليفة إلى أن «حديث الأمير تركي الفيصل خلال الجلسة الافتتاحية حول التدخل الإيراني صحيح، حيث تتطلع دول مجلس التعاون إلى أن تغير إيران سياستها الحالية، والتي لا تخدم مصالح دول المجلس أو علاقاتها مع طهران»، مؤكداً أن «دول الخليج تسعى للتوصل إلى اتفاق يبعد شبح أي خلاف عن المنطقة، ولكن يهمها في الوقت ذاته الأمن الإقليمي».

وأوضح أن «قضايا مؤتمر الأمن الخليجي مهمة، حيث تنطلق أهميته من كون المشاركين هم من أهل المنطقة أنفسهم، والقضايا المطروحة سواء السياسية أو المتعلقة بالأمن العسكري والمعيشي والاجتماعي»، معربا عن امله في أن «يخرج المؤتمر بحلول واقعية».

### العبيدي: 6 مستشفيات

واوضح ان عجلة التنمية في البلاد تسير بشكل سريع الامر الذي يحتاج الى جهود الشباب الكويتي في جميع المجالات داعيا الطلبة الى الاجتهاد والمثابرة في دراستهم كونهم قادة المستقبل الذين سيوكل اليهم اكمال مسيرة بناء الوطن وتنميته في الأعوام المقبلة.

من جانبه اكد وزير الصحة الدكتور علي العبيدي في كلمة مماثلة وجود العديد من المشاريع الصحية منها ما هو في اطار التشييد وأخرى في مرحلة توقيع العقود مشيرا الى ان ست مستشفيات متخصصة ستدخل الى المنظومة الصحية في البلاد خلال الخمس سنوات المقبلة الى جانب المستشفيات العامة الحالية بما فيها مستشفى جابر الذي سيفتتح في الفترة المقبلة ،والذي يعتبر من أكبر المستشفيات في المنطقة».

واوضح ان هذه المشاريع تتطلب توجه الطلبة الى دراسة التخصصات العلمية المساندة للطب التي تشكل نسبة 60 في المئة من العمل داخل المستشفيات والمراكز الصحية مبينا ان الوزارة تعاني نقصا في هذه التخصصات.

واشار الى حاجة الوزارة الى تخصصات التمريض والصيدلة وفني الاسنان والتخدير وفني المختبرات واخصائي علاج النطق والسمع وفني الاشعة وغيرها من التخصصات للعمل في هذه المستشفيات بجانب الاطباء متمنيا ان يحدد الطلاب هدفهم بما يتناسب مع رغباتهم وحاجة سوق العمل.

بدوره قال وكيل وزارة التعليم العالي راشد النويهض في كلمة مماثلة ان الوزارة وفرت هذا العام ستة الاف مقعد دراسي ضمن خطتها للبعثات الخارجية منها 600 مقعد في مجالات الطب بانواعه والطب المساند فضلا عن باقي التخصصات وذلك في العديد من دول العالم.

واوضح ان الوزارة وفرت 89 تخصصا علميا و20 تخصصا ادبيا اضافة الى 10 تخصصات مشتركة وذلك رغبة منها بتحقيق اغلب رغبات الشباب الكويتي في الدراسة الجامعية.

وذكر ان الوزارة لديها مشروع «الطالب المميز» المتمثل بابتعاث الطالب المتميز لتخصص يختاره بنفسه خارج خطة البعثات بشرط ان تكون الدراسة بجامعة معترف بها وان يكون حاصلا على نسبة 75 في المئة وما فوق في المرحلة الثانوية بالاضافة الى تخصيصها مقاعد للطلبة المعاقين لدراسة ما يرغبون به من تخصصات موضحا ان الوزارة ستتوسع بهاتين الخطتين نظرا لنجاحهما اللافت.

من جهته قال الأمين العام لمجلس الجامعات الخاصة الدكتور حبيب ابل في كلمته ان خطة البعثات الداخلية لهذا العام تتضمن توفير اكثر من اربعة الاف مقعد لكثير من التخصصات في تسع جامعات خاصة في البلاد من المعترف بها ولديها زمالة مع جامعات عالمية موضحا ان الكويت حاجة الى جميع التخصصات العلمية والادبية كونها من الدول النامية.

واشاد ابل بفكرة الابتعاث الداخلي والتي حققت نجاحا اذ ساعدت في استيعاب عدد كبير من الطلاب ممن يرغبون في اكمال دراستهم في البلاد متمنيا ان يبذل الطلاب والطالبات المزيد من الجهد لتحقيق النجاح في دراستهم الجامعية.

من جانبه اكد الوكيل المساعد لوزارة الدولة لشؤون الشباب الدكتور فواز الحسينان حرص الوزارة على دعم الشباب الذين يشكلون 60 في المئة من المجتمع الكويتي وهم الثروة الحقيقية المنوط بهم بناء وتنمية البلاد في الفترة المقبلة.

وقال ان وزارة الشباب تعمل على استثمار الطاقات الشبابية حيث بدأت بتنفيذ العديد من المشاريع التي تتبنى أفكار الشباب وتطلعاتهم بالتعاون مع عدد من جهات الدولة في القطاعين العام والخاص داعيا الشباب الى المشاركة في هذه الانشطة لما لها من دور مهم في صقل شخصية الشاب وجعله مواطنا صالحا.

### المليفي: لم نطلب

حقق للكويت اربعة مراكز جاء اثر فوز الطالبة هبة مشعان الفضلي بفئة الطالب المتميز ونواف سعد المطيري والاء محمد الكندري بفئة المعلم المتميز وفوز إدارة مدرسة سبيعة بنت الحارث بجائزة في فئة المدرسة والإدارة المتميزة.

من جانب آخر نفى الوزير المليفي ما اثير من معلومات بشأن طلب تبرعات من اولياء الامور لاصلاح اعطال التكييف في المدارس لافتا الى ان الوزارة حصلت على موافقة لجنة المناقصات ووزارة المالية لدفع تكاليف اي صيانة فورا اذا ماكانت التكلفة تتراوح بين دينار وخمسة آلاف دينار لإصلاح الأعطال.

واوضح انه تم تشكيل لجنة تحقيق لمعالجة هذا الخلل مهمتها البحث في اسباب عدم اتخاذ الاجراءات لتجديد العقود وكذلك اسباب عدم تنفيذ الصيانة والاصلاح للمدارس التي ارسلت طلبا بذلك رغم وجود العقود اضافة الى التساؤل لماذا لم ترفع تقارير حول «الشركات السيئة ويتم إخراجها من الوزارة»؟.

### الحمود: الفترة

بالمحافظة وجموع كبيرة المواطنين والمقيمين الذين قدموا التهاني للمحافظ متمنين له التوفيق والنجاح في عمله الجديد.

واعرب الشيخ فيصل الحمود المالك الصباح في تصريح للصحافيين على هامش الحفل ، عن شكره وتقديره سمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله ورعاهم على الثقة الغالية التي أولوه إياها، وعبر عن سعادته بهذه الحشود من المهنئين التي جمعت مختلف أطياف المجتمع بما يعكس المحبة والود والتآخي هذا الأمر الذي جبل عليه المجتمع الكويتي.

وأوضح المالك أنه لن يألو جهداً في تقديم أفضل ما لديه من أعمال لأجل التطوير وتلبية احتياجات المواطنين، كما انه سيعمل جاهدا بمساعدة وتعاون الجميع في أن تكون محافظة الفروانية بكافة قطاعاتها من المحافظات المتميزة ، مرحبا في الوقت ذاته بأية آراء وأفكار ومقترحات من شأنها تحسين الأوضاع الخدمية داخل نطاق المحافظة ، كما وعد المواطنين بأن الأيام المقبلة ستكون قبلة بالخير والعطاء على محافظة الفروانية وأهلها.

### استقالة الرئيس

شخص آخر بدلا منه مبينا ان مدير العمليات انور الغيث هو من يتولى مكان العمر بالوكالة حاليا كما جرت العادة وان تعيين رئيس تنفيذي جديد هي «مسألة وقت وإجراءات».

وتوقع المصدر ألا تكون استقالة العمر هي الاخيرة في بيت التمويل الكويتي مبينا أن الأمر يرتبط بالتغييرات التي حدثت أخيراً في مجلس الإدارة.

وانتخب حمد المرزوق خلال الجمعية العمومية الاخيرة كرئيس مجلس الإدارة لبيت التمويل الكويتي وهو اكبر بنك إسلامي في البلاد.

### «الأرصاد»: ارتفاع

ان يستمر الطقس الحار والمشمس معظم الوقت اليوم الجمعة مع رياح متقلبه الاتجاه الى شمالية شرقية خفيفة السرعة من ستة الى 20 كيلومترا في الساعة ويكون البحر خفيف الموج بصورة عامة من قدم الى قدمين وقد تزداد كميات السحب تدريجيا مساء وتكون الرياح متقلبة.

وذكر ان كميات السحب ستزداد اكثر السبت مع رياح جنوبية شرقية خفيفة الى معتدلة السرعة بين 12 و35 كيلومترا في الساعة تعتدل معها امواج البحر لتصبح بين ثلاثة الى خمسة اقدام مع فرصة لسقوط امطار خفيفة متفرقة «رذاذ» يتبخر معظمها قبل وصوله سطح الأرض بسبب ارتفاع درجة حرارة السطح.

واضاف ان فترة تقلبات الطقس مستمرة مع تبادل تقدم امتداد مرتفع جوي ضعيف على المنطقة يعقبه تشكل منخفضات جوية مصحوبة بتسخين وبخار ماء ما يؤدي بطبيعة الحال الى فترات من عدم الاستقرار في الطقس الذي يتوقع أن تتضح صورته اكثر خلال الاسبوع المقبل.

### مقتل وإصابة

انفجرت قرب نقطة التفتيش ناحية النيل بمحافظة بابل ما تسبب في مقتل سبعة عراقيين وجرح 20 اخرين بينهم عناصر في الشرطة ومدنيون».

واضاف ان الانفجار تسبب في إلحاق اضرار بنحو سبع سيارات مدنية كانت متوقفة امام نقطة التفتيش.

وهرعت سيارات الاسعاف الى مكان الحادث لنقل الضحايا الى مستشفى الحلة التعليمي فيما طوقت الشرطة العراقية طريق النيل والشارع المؤدي الى نقطة التفتيش.

وتصاعدت اعمال العنف والتفجيرات في محافظة بابل خاصة في مناطقها الشمالية القريبة من العاصمة بغداد خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في الـ30 من ابريل الجاري.

### الأردن: لا بد

المحكمة الدستورية العليا كما تشرف بشكل كامل على عملية الاقتراع وتنظيم الإجراءات الخاصة بها وتسمية اعضاء اللجان.

وتقدم الدكتور حسان عبد الله النوري امس بطلب ترشحه رسميا لمنصب رئاسة الجمهورية السورية الى المحكمة الدستورية العليا.

وكان النوري يشغل منصب عضو مجلس الشعب «البرلمان» وعضو مكتب في المجلس من عام 1998 الى 2003 ووزير دولة لشؤون التنمية الادارية من عام 2000 إلى 2002.

وتقضي الفقرة الثالثة من المادة 85 من الدستور بالا يقبل طلب الترشح الا اذا كان طالب الترشح حاصلا على تأييد خطي لترشحه من قبل 35 عضوا من اعضاء مجلس الشعب المكون من 250 عضوا على الاقل ولا يجوز لعضو مجلس الشعب ان يمنح تأييده الا لمرشح واحد ولم يعلن الاسد حتى الان ترشحه رسميا الى الانتخابات.

والغلق قانون الانتخابات الرئاسية الباب عمليا على احتمال ترشح اي من المعارضين المقيمين في الخارج اذ يشترط ان يكون المترشح الى الانتخابات قد اقام في سوريا بشكل متواصل خلال الاعوام العشرة الماضية.

وكان مجلس الشعب تلقى امس من المحكمة الدستورية العليا اشعارا بتقدم عضو مجلس الشعب ماهر عبدالحفيظ حجار إلى المحكمة بطلب الترشح الى منصب رئاسة الجمهورية العربية السورية.

وتستقبل المحكمة الدستورية العليا طلبات الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية ضمن المهلة المحددة قانونا والتي اعلن عنها رئيس مجلس الشعب من 22 ابريل الجاري وحتى الاول من مايو 2014.

وقال الامين العام للامم المتحدة بان كي مون ان الحكومة السورية والمعارضة لا تطبقان قرار مجلس الامن رقم 2139 المتعلق بالاوضاع الانسانية في سوريا.

وذكر بان كي مون في ثاني تقرير يقدمه لمجلس الامن منذ تبني القرار 2139 الليلة الماضية ان احدا من الاطراف المتنازعة لم يطبق مطالب مجلس الامن اذ لا يخضع السكان المدنيون حتى الان للحماية.

وحذر من ان الوضع الانساني في سوريا في تدهور مستمر مضيفا ان طرق المساعدات الانسانية لمن هم في امس الحاجة للمساعدات لم تتحسن حتى الان.

واضاف انه يتعين على مجلس الامن ان يتعامل مع تلك الخروقات الفاضحة للمبادئ الاساسية للقانون الدولي.

وحث بان الاطراف المتنازعة لاسيما الحكومة السورية على الايفاء بالتزاماتها وواجباتها فورا بمقتضى القانون الانساني الدولي.

وطالب الحكومة السورية بتسهيل اجراءات مرور القوافل للوصول الى من هم في امس الحاجة الى المساعدات الانسانية وتسهيل مرور الادوية الطبية.

واوضح بان ان جميع الاطراف المتنازعة لم تلتفت ولم تبال بدعوة مجلس الامن لرفع الحصار المفروض على المناطق الاهلة بالسكان قائلا: «لمن المخزي ان يتم ارغام ربع مليون شخص على العيش في ظل مثل تلك الظروف».

وتابع انه في الوقت الذي تساعد الاوضاع الحالية للبلاد في التوصل الى تسوية سريعة نحو ارساء محادثات سلمية فانه يتعين على الاطراف الدولية والاقليمية والاحزاب السورية ذاتها نبذ خلافاتها جانبا والتركيز على ايجاد تسوية سلمية للنزاع في سوريا.